

الباب الثانى

التفتيش والدفع ببطلانه

التفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق التى تهدف الى ضبط أدلة الجريمة وكل ما يفيد فى كشف الحقيقة، من اجل إثبات ارتكاب الجريمة أو نسبتها الى المتهم، وتنصب على شخص المتهم والمكان الذى يقيم فيه، ويجوز ان يمتد الى أشخاص غير المتهمين ومساكنهم وذلك بالشروط والأوضاع المحددة فى القانون، ويقصد بالشخص كمحل قابل للتفتيش كل ما يتعلق بكيانه المادي، وما يتصل به مما يرتديه من ملابس أو ما يحمله من أمتعة وأشياء منقولة أو ما يستعمله كمكتبه الخاص أو متجره أو سيارته الخاصة، والمسكن هو كل مكان خاص يقيم فيه الشخص بصفة دائمة أو مؤقتة، ويمتد الى الاماكن الخاصة التى يقيم فيها الشخص ولو لفترة محدودة من اليوم، ولا تسرى حرمة الاماكن الخاصة على المزارع والحقول غير المتصلة بالمساكن، ولأهمية الدراسة فى هذا الموضوع ودقتها والمشاكل التى تثيرها فى العمل سوف نقسم البحث فى هذا الباب الى ستة مباحث متتالية فى الدفع ببطلان التفتيش وذلك كله فى ضوء ما أقرته محكمة النقض من مبادئ

مبحث تمهيدى : التفتيش بوجه عام

الفصل الاول : الاذن بالتفتيش

الفصل الثانى : التفتيش بغير اذن

الفصل الثالث : بطلان التفتيش واجراءاته

الحرية الشخصية حق طبيعي وهى مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الامر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون .

٠٠٠ المادة ٤١ من الدستور المصرى

التفرقة بين القبض واجراءات الحصول على عينة

كذلك يختلف القبض عن اجراءات الحصول على عينة، فالاجراء الاخير لا يعد قبضا ولا يترتب عليه ما يترتب على القبض من آثار قانونية، فلا يلزم لاجراءه قيام حالة تلبس ولا أمر من سلطات التحقيق كما لا يلزم أن يكون مجريه من رجال الضبط القضائي

وعلى هذا جرى قضاء النقض

• حصول مفتش الأغذية في حدود الإجراءات الصحيحة على عينة - لا يعد قبضا •

حصول مفتش الأغذية في حدود الإجراءات الصحيحة على عينة من اللبن الذي شاهد الطاعن يبيعه، مما يدخل في خصائص عمله فلا يعتبر قبضا أو تفتيشا.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٢ س ١٠ ص ٢٥

٤. التفرقة بين القبض واجراءات جمع الاستدلالات

كذلك يختلف القبض عن اجراءات جمع الاستدلالات التي يقوم بها رجال السلطة العامة والتي لا تقتضى التعرض للافاد أو حرمة مساكنهم، فالاجراءات الاخيرة لا تعد قبضا ولا يترتب عليها ما يترتب على القبض من اجراءات وشروط قانونية

قضاء النقض

• التفتيش الذى يقوم به رجال الشرطة فى أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم ولا يقتضى اجراءه التعرض لحرمة الأفراد أو لحرمة المسكن لا يعد قبضا •

التفتيش الذى يقوم به رجال الشرطة فى أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضى اجراءه التعرض لحرمة الأفراد أو لحرمة المسكن اجراء غير محظور ويصح الاستشهاد به كدليل فى الدعوى.

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٦٠ س ١١ ص ٦٨٣

• التفرقة بين القبض واجراءات حفظ الامن والنظام

يختلف كذلك القبض عن اجراءات حفظ الامن والنظام التى يتخذها مأمورو الضبط القضائى فى حالة دخولهم الاماكن العامة أو الخاصة اذا دخلوها بوجه قانونى، فهذه الاجراءات لا تعد قبضا بل هولا يعدو الا أن يكون اجراءا قصد به أن يستقر النظام فى المكان الذى دخله مأمور الضبط حتى يتم المهمة التى حضر من أجلها، وهو يختلف عن القبض - بالمفهوم الذى سبقت الاشارة اليه - ولا يترتب عليهما يترتب على القبض من آثار، فلا يلزم مثلا لاتخاذ قيام حالة تلبس ولا أمر من السلطات المختصة

وعلى هذا جرى قضاء النقض

• الأمر بعدم التحرك - لا يعد قبضا - مثال •

الأمر بعدم التحرك الذى صدر من الضابط أو من الكونستابل الذى كان يرافقه اجراءا قصد به أن يستقر النظام فى المكان الذى دخله مأمور الضبط حتى يتم المهمة التى حضر من أجلها، والتى كانت فى واقعة الدعوى تفقد حالة الأمن والبحث عن المحكوم عليهم والمشبوهمين.

الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ١٧٠

• وقوف بعض رجال الشرطة لمنع دخول أو خروج رواد المقهى الذى كان المتهم من بينهم حتى ينتهى الضابط من المهمة التى كان مكلفا بها وهى ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه - هو أمر لحفظ النظام لا يعد قبضا •

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق المتهم الطاعن أنه تخلى باختياره وإرادته عن المخدر بما تتوافر به العناصر القانونية لقيام حالة التلبس، فلا يقدر فى ذلك وقوف بعض رجال الشرطة لمنع دخول أو خروج رواد المقهى الذى كان المتهم من بينهم حتى ينتهى الضابط من المهمة التى كان مكلفا بها وهى ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه، إذ أن المقصود بهذا الاجراء انما هو المحافظة على الأمن والنظام دون التعرض لحرية المتهم أو غيره ومن ثم فان ما ينعاه هذا الأخير من أن

حراسة باب المقهى تعد قبضا بغير حق على من كانوا بداخله مما أرهبه وجعله يلقي بالمخدر على غير إرادته، يكون غير سديد.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ س ١٣ ص ٩٠

• الأمر الذى يصدره الضابط إلى بعض رجال القوة المرافقة له بالتحفظ على أفراد أسرة المتهم المأذون بتفتيش شخصه ومنزله - لا يعد قبضا •

الأمر الذى يصدره الضابط إلى بعض رجال القوة المرافقة له بالتحفظ على أفراد أسرة المتهم المأذون بتفتيش شخصه ومنزله ومن يتواجدون معهم، هو اجراء قصد به أن يستقر النظام فى المكان الذى دخله مأمور الضبط القضائى حتى يتم المهمة التى حضر من أجلها على اعتبار أن هذا الاجراء هو من قبيل الإجراءات التنظيمية التى تقتضيها ظروف الحال تمكينا من أداء المأمورية المنوط بها.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢١ س ١٧ ص ١٧٥

• الأمر بعدم التحرك الذى يصدره الضابط إلى الحاضرين بالمكان الذى يدخله بوجه قانونى هو اجراء قصد به أن يستقر النظام فى هذا المكان حتى يتم المهمة التى حضر من أجلها - لا يعد قبضا - مثال •

من المقرر أن الأمر بعدم التحرك الذى يصدره الضابط إلى الحاضرين بالمكان الذى يدخله بوجه قانونى هو اجراء قصد به أن يستقر النظام فى هذا المكان حتى يتم المهمة التى حضر من أجلها لما كان ذلك، وكان ضابطا المباحث قد دخلا إلى المقهى لملاحظة حالة الأمن وأمر الحاضرين فيه بعدم التحرك استقرارا للنظام، فان تخلي الطاعن عن اللفافة التى تحوي المادة المخدرة وإلقاءها على الأرض يعتبر أنه حصل طواعية واختيارا مما يرتب حالة التلبس بالجريمة التى تبيح التفتيش والقبض.

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ ص ١٤٠٤

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٥ س ٢٨ ص ٥٩١

obeyikandi.com

التفرقة بين القبض وما يشته به من الاجراءات

١. التفرقة بين القبض والاستيقاف

الاستيقاف قانونا لا يعدو أن يكون مجرد ايقاف انسان وضع نفسه موضع الريبة فى سبيل التعرف على شخصيته، وهو مشروط بالألا تتضمن اجراءاته تعرضا ماديا للمتحرى عنه يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو الاعتداء عليها، وهذا هو الخط الفاصل بينه وبين القبض الذى يتضمن مساسا بجسم الفرد حيث أن القبض على انسان هو إمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول، فالاستيقاف لا يتضمن مساسا بجسم الفرد أو تقييد حريته وحركته أما القبض فهو امسك بالشخص من جسمه وتقييد حركته ومنعه من التجول

والاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها، أما القبض فهو امسك بمرتكبى الجرائم التى وقعت بالفعل وليس لمجرد الكشف عنها والاستيقاف يوجبه اشتباه تبرره الظروف اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا فى موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبئ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته، أما القبض فلا برره الاشتباه بل يلزم لصحته أن تكون هناك دلائل كافية يقدرها مأمور الضبط القضائى ولا يصح اجراءه الا فى حالات التلبس بالجرائم أو بناء على أمر من السلطات المختصة

وأخيرا فان الاستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة سواء كانوا من مأمورى الضبط القضائى أو من غيرهم، اما القبض فلا يقوم به الا مأمورى الضبط القضائى فى احوال التلبس أو بناء على أمر من السلطات المختصة سواء كانت النيابة العامة أو قاضى التحقيق، أما رجال السلطة العامة من غير مأمورى الضبط القضائى فليس لهم فى حالة توافر مبررات الاستيقاف الا اقتياد المستوقف الى مأمور الضبط القضائى لاستيضاحه والتحرى عن حقيقة أمره .

وعلى هذا جرى قضاء النقض

• الاستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختياراً في موضع الريب والظن .

الاستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختياراً في موضع الريب والظن، وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته عملاً بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ س ١٩ ص ٣٧١

• ملاحقة المتهم اثر فراره لاستكناه أمره يعد استيقافاً .

متى كان الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف، فان ملاحقة المتهم اثر فراره لاستكناه أمره يعد استيقافاً.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ س ١٩ ص ٣٢٨

الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٥ س ٢١ ص ٤٣

الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٢ س ٢١ ص ٧٤

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ س ٢٢ ص ٧٨٨

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٨ س ٢٥ ص ٥٦٨

الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٩ س ٢٥ ص ٨٨٤

• ملاحقة المتهم على اثر فراره لاستكناه أمره يعد استيقافاً .

ملاحقة المتهم على اثر فراره لاستكناه أمره يعد استيقافاً.

الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٢ س ٢١ ص ٧

• عدم توافر مبررات الاستيقاف - مثال لقبض باطل •

لما كان ضابط المباحث قرر أن المتهم كان يسير بالطريق العام ليلا يتلفت يمينا ويسارا بين المحلات، فليس فى ذلك ما يدعو إلى الاشتباه فى أمره واستيقافه، لأن ما أتاه لا ينتفى مع طبيعة الأمور وبالتالي فان استيقافه واصطحابه إلى ديوان القسم هو قبض باطل، لا يستند إلى أساس وينسحب هذا البطلان إلى تفتيش المتهم وما أسفر عنه من العثور على المادة المخدرة، لأن ما بني على الباطل فهو باطل، كما لا يصح التعويل على شهادة من أجريا القبض الباطل لما كان ذلك، وكان المتهم قد أنكر الاتهام المسند إليه فى جميع مراحل التحقيق وبجلسة المحاكمة وجاءت الأوراق خالية من دليل آخر مستقل يدين المتهم فيما أسند إليه لما كان ذلك، وكان الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف وكان الفصل فى قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب، ما دام لاستناده وجه يسوغه وكان ما أوردته المحكمة فى قيام بيان الأسباب التى بنت عليها قضاءها ببطلان القبض لعدم توافر الظروف المبررة لاستيقاف المطعون ضده واقتياده إلى قسم الشرطة كافيا وسائعا فيما انتهت اليه.

الطعن رقم ٣١٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ س ٢٨ ص ١١٢١

• الاستيقاف ومبرراته والفصل فى توافرها - مثال •

من المقرر أن الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا فى موضع الريب والظن، على نحو ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري وللكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية، وكان الفصل فى قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام لاستنتاجه ما يسوغه.

الطعن رقم ٢٩٢٩١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١٣ س ٤١ ص ١٠٩٤

• استيقاف سيارة المتهم للبحث عن المأذون بتفتيشه هو صورة من صور الاستيقاف الذى لا يرقى إلى مرتبة القبض .

متى كانت المحكمة قد اعتبرت بأدلة سائغة وفى حدود سلطتها الموضوعية أن ما حصل من الضابط الكونستابل من استيقاف سيارة المتهم للبحث عن المأذون بتفتيشه هو صورة من صور الاستيقاف الذى لا يرقى إلى مرتبة القبض وأن ذلك حصل بالقدر الذى يستلزمه تنفيذ أمر التفتيش فأخرج المتهم المخدر من تلقاء نفسه وقبل أن يقبض عليه أو يفتش مما يعد تخليا منه عن المخدر بإرادته، فان اعتماد المحكمة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش يكون صحيحا .

الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٢/١٩٥٦ س ٧ ص ٩٧٨

• رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة من واجبه أن يستوقف المتهم ويتحرى أمره .

متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة قد أيقن بحق ظروف الحادث وملابساته أن من واجبه أن يستوقف المتهم ويتحرى أمره، فلما ثارت شبهته فيه رأى أن يستصعبه إلى قسم البوليس، واعترف المتهم أمام الضابط بأن ما فى الحقيبة ليس مملوكا له فقام بتفتيشه فان الدفع ببطلان التفتيش لا يكون له محل .

الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٢٠/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٤

• اقتياد رجال الهجانة السيارة التى كان يركبها المتهم وبها هذا الأخير إلى نقطة البوليس بعد هروب راكبين منها يحملان سلاحا ناريا فى وقت متأخر من الليل لا يعدو أن يكون صورة من صور الاستيقاف .

ان ما قام به رجال الهجانة من اقتياد السيارة التى كان يركبها المتهم وبها هذا الأخير إلى نقطة البوليس بعد هروب راكبين منها يحملان سلاحا ناريا فى وقت متأخر من الليل لا يعدو أن يكون صورة من صور الاستيقاف اقتضته بادية الأمر وملابسات جديده هى سير السيارة بغير نور فلا يرقى إلى مرتبة القبض .

الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٥٨ س ٩ ص ٨١٧

• استيقاف الدوارية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام فى الليل انحرفوا عن خط سيرهم

العادى بمجرد رؤية أفراد الدوارية استيقاف وليس قبض.

مجرد استيقاف الدوارية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام فى الليل انحرفوا عن خط سيرهم

العادى بمجرد رؤية أفراد الدوارية وظهروا أمامهم بمظهر الريبة مما يستوجب الإيقاف للتحرى

عن أمرهم، لا يعد قبضا.

الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/١١/١٩٥٨ س ٩ ص ٨٩٤

• استيقاف وليس قبضا - مثال •

لا ينفى قيام حالة التلبس بالجريمة كون رجل الضبط القضائى قد انتقل إلى محل وقوعها بعد

مقارفتها ما دام أنه بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة على أثر ضبط الشخصين اللذين

أحضرهما المخبر إليه يحملان آثار الجريمة بادية وشاهد تلك الآثار بنفسه ما دام أن ضبط هذين

الشخصين فى الظروف التى أوردها الحكم قد تم سليما لما نمت عليه المظاهر الخارجية المنبئة

عن ارتكاب جنحة ذبح لحوم خارج السلخانة والوضع المريب الذى وضع الشخصان المذكوران

نفسيهما فيه مما يستلزم تدخل من استوقفهما للكشف عن حقيقة أمرهما وهو ما لا يعدو أن يكون

تعرضاً مادياً وليس قبضاً بمعناه القانونى.

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٦٠ س ١١ ص ٦٨٣

• مجرد الاستيقاف من جانب الخفير لا يعد قبضا - مثال •

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن الخفير قابل المتهمين راكبين درجات فراه أمرهم لما

يعلمه عن أحدهم من أنه ممن يتجرون فى المخدرات فاستوقفهم فألقى واحد منهم على الفور

كيساً به مادة مخدرة فأمسك به الخفير وفر الباقيون فليس فى ذلك ما يمكن عده من إجراءات

القبض أو التفتيش قبل ظهور المخدر فان مجرد الاستيقاف من جانب الخفير لا يعد قبضا و العثور على الحشيش لم يكن نتيجة أى تفتيش.

الطعن رقم ١٤٦٥ لسنة ١٠ ق جلسة ١٠/٢١/١٩٤٠ مج الربع قرن ج ٢ ص ٩٢٨ بند ١٦

• استيقاف الداورية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام فى الليل فى مكان غير معهود فيه ذلك لا يعد قبضا - مثال •

ان مجرد استيقاف الداورية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام فى الليل فى مكان غير معهود فيه ذلك لا يعد قبضا، وفرار هؤلاء الأشخاص ومتابعة رجال الداورية لهم ومشاهدتهم إياهم يلقون شيئا على الأرض تبين أنه أفيون، ذلك يسوغ إدانتهم فى احراز هذه المادة، إذ أن عثور رجال الداورية على هذه المادة لم يكن نتيجة قبض أو تفتيش بل كان بعد أن ألقاها المتهمون وهم يحاولون الفرار.

الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٨ مج الربع قرن ج ٢ ص ٩٢٩ بند ١٧

• استيقاف وليس قبض - مثال •

إذا قام المخبرون فى غيبة الضابط المأذون له بالتفتيش باصطحاب المتهمه فى سيارة عامة وغيروا اتجاه السيارة وحالوا دون نزول المتهمه مع باقي الركاب إلى حين حضور الضابط المذكور، فهذا الاجراء الذى اتخذه ان هو الا صورة من صور الاستيقاف الذى لا يرقى إلى مرتبة القبض.

الطعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٤/١١ مج الربع قرن ج ٢ ص ٩٢٩ بند ١٨

• وضع المهم نفسه موضعا محوطا بالشبهات والريب يبيح لرجل الضبطية القضائية الذى شاهده فى هذا الوضع أن يستوقفه •

متى كان المتهم قد وضع نفسه موضعا محوطا بالشبهات والريب فهذا يبيح لرجل الضبطية القضائية الذى شاهده فى هذا الوضع أن يستوقفه ليعرف أمره ويكشف عن الوضع الذى وضع هو نفسه فيه طواعية واختيارا.

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٤/٦/١٩٥٠ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٩٢٩ بند ١٩

• استيقاف وليس قبضا - مثال

إذا كان الثابت بالحكم أن مأمور الضبط القضائي كان مكلفا بتنفيذ أمر صادر من سلطة التحقيق بتفتيش شخص وجه إليه الاتهام بالاتجار في المواد المخدرة مع آخرين، فإن هذا المأمور إذا استوقف الطاعن عندما رآه مرافقا للمتهم المكلف هو بتفتيشه يكون في حل من ذلك، إذ هو له أن يتحرى عن شخصية ذلك المرافق وصلته بالمتهم فإذا كان هذا المرافق بمجرد أن طلب إليه أن يقف قد بادر إلى اخراج مخدر من جيبه وألقاه على الأرض فلا يكون له أن يتصل من تبعة احرازه المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف.

الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٠/٣/١٩٥٣ مج الربع قرن ج ٢ ص ٩٢٩ بند ٢٠

• وضع المهم نفسه موضعا محوطا بالنشبهات والريب يبيح لرجل الضبطية القضائية الذى شاهده فى هذا الوضع أن يستوقفه •

إذا كان المتهمان قد وضعا نفسيهما فى وضع يدعو للريبة، فإن من حق رجال البوليس أن يستوقفوهما ليتبينوا حقيقة أمرهما فإذا فرا عقب ذلك وألقيا بلقافتين قبل الإمساك بهما فإن ذلك يتوافر معه من المظاهر الخارجية ما ينبىء بذاته عن وقوع جريمة، ويكفى لاعتبار حالة التلبس قائمة ويبيح لرجال السلطة العامة إحضار المتهمين وتسليمهما إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائي.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ٣/٥/١٩٥٥ مج الربع قرن ج ٢ ص ٩٢٩ بند ٢١

• إيقاف مأمور الضبط القضائي لسيارة معدة للإيجار وهى سائرة فى طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح لا ينطوي على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر فى ذاته قبضا •

مجرد إيقاف مأمور الضبط القضائي لسيارة معدة للإيجار وهى سائرة فى طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح فى شأنها أو اتخاذ إجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم

فى دائرة اختصاصه لا ينطوي على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر فى ذاته قبضا فى صحيح القانون.

الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٣ س ١٧ ص ٥

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٤ س ١٩ ص ٣٢٠

• الاستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا فى موضع الريب والظن .

الاستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا فى موضع الريب والظن، وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ س ١٩ ص ٣٧١

• طلب الضابط البطاقة الشخصية للمتهم لاستكناه أمره يعد استيقافا لا قبضا .

الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف، ومن ثم فان طلب الضابط البطاقة الشخصية للمتهم لاستكناه أمره يعد استيقافا لا قبضا، ويكون تخلى المتهم بعد ذلك عن الكيس الذى انفرط وظهر ما به من مخدر قد تم طواعية واختيارا وبما يوفر قيام حالة التلبس التى تبيح القبض والتفتيش وإذ خالف القرار المطعون فيه هذا النظر، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٥ س ٢١ ص ٤٣

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٩ س ٢٥ ص ٥٦٨

الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٢ س ٢١ ص ٧٤

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١٠ س ٢٤ ص ١١١

• الفصل فى قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع .

الفصل فى قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام لاستنتاجه وجه يسوغه.

الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٢/١/١٩٧٠ س ٢١ ص ٧٤

• مناداة الضابط للمطعون ضده لاستكناه أمره - استيقاف وليس قبضا - مثال .

أن الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف، وان مناداة الضابط للمطعون ضده لاستكناه أمره بعد أن علم بأنه يحمل كمية من المخدر يعد استيقافا لا قبضا، ويكون تخلى المتهم بعد ذلك عن الكيس الذى ظهر به المخدر، قد تم طواعية واختيارا بما يوفر قيام حالة التلبس التى تبيح القبض والتفتيش، وإذ خالف الأمر المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٤٤ ق لسنة ٢٩/١٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٨٨٤

• استدعاء مأمور الضبط القضائى للمتهم لا يعد قبضا - مثال .

من الواجبات المفروضة قانونا على مأمورى الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التى ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرءوسيههم باجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التى يعملون بها بأى كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت ونفى الوقائع المبلغ بها إليهم أو التى يشاهدونها بأنفسهم، كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول لمأمورى الضبط القضائى أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعو أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك، ولما كان استدعاء مأمور الضبط القضائى للطاعن بسبب اتهامه فى جريمة سرقة لا يعدو أن يكون توجيه الطلب إليه بالحضور لسؤاله عن الاتهام الذى حام حوله فى نطاق ما

يتطلبه جمع الاستدلالات ولا يقدح في ذلك أن يتم هذا الاستدعاء بواسطة أحد رجال السلطة العامة طالما أنه لم يتضمن تعرضا ماديا للمستدعي يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو تقييد لها مما قد يلتبس حينئذ بإجراء القبض المحظور على مأمور الضبط القضائي إذا لم تكن الجريمة في حالة تلبس، وإذ كانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى أن استدعاء الطاعن لم يكن مقرونا بإكراه ينتقص من حريته، فإن رفضها للدفع ببطلان القبض يكون سليما بما تنفي معه قالة الخطأ في القانون.

الطعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢١ ص ٣١ ص ٥٢٤

• توجه مأمور الضبط القضائي إلى المتهم وسؤاله عن الاتهام الذي حام حوله في نطاق ما أسفرت عنه التحريات وما يتطلبه جمع الاستدلالات لا يعتبر بمجرد تعرضه ماديا فيه مساس بحريته الشخصية - ولا يعد قبضا - مثال •

لما كان من المقرر أن من الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات التي ترد اليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرؤوسيههم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأي كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها اليهم، أو التي يشاهدونها بأنفسهم، كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك ولما كان توجه مأمور الضبط القضائي إلى الطاعن وسؤاله عن الاتهام الذي حام حوله في نطاق ما أسفرت عنه التحريات وما يتطلبه جمع الاستدلالات لا يعتبر بمجرد تعرضه ماديا فيه مساس بحريته الشخصية.

الطعن رقم ٥٤٦٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢ ص ٣٣ ص ١٠٢٨

• استدعاء مأمور الضبط القضائي للمتهم لا يعد قبضا - مثال •

ان استدعاء مأمور الضبط القضائي للطاعن بسبب التهامه في جناية قتل مقترنة بجناية سرقة

ليلا مع حمل السلاح لا يعدو أن يكون توجيه الطلب إليه بالحضور لسؤاله عن الاتهام الذى حام حوله فى نطاق ما يتطلبه جمع الاستدلالات ولا يقدر فى ذلك أن يتم هذا الاستدعاء بواسطة أحد رجا السلطة العامة، طالما أنه لم يتضمن تعرضا ماديا للمستدعي يمكن أن يكون فيه مساسا بحريته الشخصية أو تقييد لها مما قد يلتبس حينئذ باجراءات القبض المحظور على مأمور الضبط القضائي إذا لم تكن الجريمة فى حالة تلبس.

الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٧ س ٢٩ ص ٩٠

• استدعاء مأمور الضبط القضائي للمتهم لا يعد قبضا - مثال •

من المقرر أن الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي فى دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوي التى ترد اليهم بشأن الجرائم، وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرؤوسيههم باجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التى يعملون بها بأي كيفية كانت، وأن يستحصلوا على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أن نفي الوقائع المبلغ بها اليهم أو التى يشاهدونها بأنفسهم كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية، تخول مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعو أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها، وأن يسألوا المتهم عن ذلك ولما كان استدعاء مأمور الضبط القضائي للمتهمين بسبب اتهامهم فى جريمة قتل مقترن لا يعدو أن يكون توجيه الطلب اليهم بالحضور لسؤالهم عن الاتهام الذى حام حولهم فى نطاق ما يتطلبه جمع الاستدلالات والتحفظ عليهم منعا من هروبهم حتى يتم عرضهم على النيابة العامة فى خلال الوقت المحدد قانونا، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإن النعي ببطلان قبض مدعي به وقع على المتهمين لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٩/٢٠ س ٢٩ ص ٨٢٠

الفصل الاول الاذن بالتفتيش

يعتبر الاذن بالتفتيش من أخطر اجراءات التحقيق وأشدّها مساسا بحقوق المتهم وحرماته - سواء كانت حرمت جسده الذى سيتعرض لانتهاكه بتفتيش شخصه أو بحرمت مسكنه أو سيارته أو ممتلكاته ومكانه الذى يعيش فيه، ولذلك فقد حرص القانون على احاطة الاذن بالتفتيش بالكثير من الضمانات والضوابط والتى ساهمت أحكام النقص فى ارسائها واستقرارها فى التطبيق بما أقرته من المبادئ، ونظرا لاهمية الدراسة موضوع لبحث فقد رأينا دراسته فى ثلاثة مباحث متتالية على النحو الآتى

المبحث الاول : شروط اصدار الاذن بالتفتيش

المبحث الثانى : تحرير اذن التفتيش والتوقيع عليه وبياناته

المبحث الثالث : نطاق الاذن بالتفتيش